

## علاقة الحكومة المركزية مع حكومة إقليم كردستان بعد انتخابات 2010

أ.م.د. حازم الشمري

فرع النظم السياسية

أولاً:

إن طبيعة النظم السياسية الاتحادية بشكل عام تقوم على أساس تقسيم الأدوار وتوزيع الصلاحيات وفقاً لفقته دستوري قد يكون ثابتاً من حيث طبيعة وشكل الأطر الدستورية المعتمدة في هذا النظام السياسي الدستوري أو ذلك. ووفق هذا الثبات النسبي لحركية النظم الاتحادية يمكن لنا أن نقول إن الأصل هو أن يكون هناك تقسيم للأدوار السياسية بين الأطراف والقوى السياسية المشكلة لطبيعة النظام السياسي الاتحادي، وتوزيع للتخصصات السياسية والإدارية بين الدوائر السياسية والدستورية في إطار الدولة الواحدة الموحدة. لذا أصبح المتعارف عليه بدهامة هو أن هناك قلب سياسي وإداري ودستوري ضمن الوحدة الواحدة للدولة إن في النظام السياسي لهذه الدولة الاتحادية أو تلك، وهناك أيضاً بجانب القلب أطراف وأجزاء سياسية وإدارية ودستورية تكون بأجمعها الوحدة السياسية الاتحادية في هذه الدولة أو تلك.

ثانياً:

للوهلة الأولى قد ينحرف الفكر السياسي لوصية أن القلب السياسي والإداري والدستوري في الدولة التي تأخذ بالنظام السياسي الاتحادي هو المفصل الرئيسي في إطار التفاعلات السياسية والدستورية والإدارية في هذه الدولة الاتحادية أو تلك. إن هذا الإدراك الضيق سيأتي على أساس أن نبض القلب السياسي هو أساس الحراك الدستوري كمشهد من مشاهد التفاعلات الكيميائية والفيزيائية للعملية السياسية في إطار الدولة الاتحادية. ومن أجل تصحيح الوتيرة التناغمية للأجهزة الاتحادية من داخل الجسم السياسي والدستوري للدولة لا بد أن يكون هناك فهم وإدراك واضح سليم لا لبس فيه ولا غشاوة في بيانه وبنائه، وهذا الفهم والإدراك يتوجب على الباحثين في مضمار العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية أن يدرسوا طبيعة تلك العلاقة وفق معادلات تأخذ على عاتقها بناء المنظومة السياسية في العراق.

### ثالثاً:

هذه الدراسة تبنى على أساس التوازن في مجموعة العناصر والعوامل المكونة لهذه المادة السياسية الدستورية في الدولة الاتحادية هذه أو تلك وفق توازن الأصل والثابت في طبيعة العلاقة بين الكل السياسي والدستوري وبين جزئه لا من باب التعظيم والتصغير بل من باب العام والخاص في الوحدة الواحدة سياسياً "ودستورياً". وهذا التوازن مأخوذ على أساس صالح البنية السياسية وهو صالح ونفع جمعي بإشكالياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإن شكل ومضمون هذا يقوم على أساس ضبط إيقاع الحراك السياسي والدستوري في آن واحد من يسهل عملية إنماء العملية السياسية مما يضمن استقرار المشهد السياسي الدستوري والاجتماعي في الوحدة السياسية المكونة للدولة الاتحادية.

### رابعاً:

إن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومة إقليم كردستان في إطار النظام السياسي الفدرالي العراقي تنطلق من شقين أحدهما دستوري والآخر سياسي. فبالنسبة للشق الدستوري فأن الدستور العراقي لعام 2005 يجد ذاته فيه كثير من التحفظات التي جعلت منه من أن ينتقل من حالة وفاق ونجاح للعملية السياسية الجديدة في العراق بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام 2003 إلى حالة فراق وعدم انسجام وإرباك في المشهد السياسي العراقي فقد جاء الدستور العراقي لعام 2005 مريكا في نوعية توزيع الصلاحيات وتقسيم التخصصات الدستورية في رسم الملامح العامة لتلك العلاقة. أما الباب الرابع (اختصاصات السلطات الاتحادية) لاسيما المادة (110) التي حددت الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية ولاسيما المادة أيضا " (112) والمادة (114) الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومة إقليم كردستان والمادة (115) التي تختص بالصلاحيات غير الحصرية، والمادة (121) التي تختص بسلطات الإقليم. هذه المواد هي التي أربكت العلاقة بين الحكومة الاتحادية المركزية في بغداد وبين حكومة إقليم كردستان: إذن الانتخابات التي مارسها العراق عام 2010 والتي سوف تقرر واقعا سياسيا جديدا سوف لا يغير

في الإطار الدستوري شينا إلا إذا يمارس المادة 142 التي تقر بوجود تعديل لدستور 2005 وفق نص دستوري واضح لا لبس به.

#### خامسا:

الشق الأهم والأخطر في تحديد العلاقة بين الحكومة الاتحادية المركزية في بغداد وبين حكومة إقليم كردستان يختصر في نوعية إدراك الوعي السياسي تفرق المشهد السياسي العراقي لتلك العلاقة. وعليه لكي نكون اقرب إلى الحقيقة يجب علينا القول إن كل الفرقاء السياسيين العراقيين لاسيما في الحكومة الثانية والثالثة إذا ما اعتبرنا حكومة السيد علاوي هي الأولى كانوا غير مستعدين للوصول إلى نقاط مشتركة كلمة وتفكيك المعادلات الصعبة فيما بينهما. لا بل قد لاحظنا أن كلاهما كان يلتزم أو يتمسك بسقف من المطالب العالية غير المشمولة بالتنازلات مما أدى إلى أن يكون اللقاء فيما بينهما سوى لقاء بروتوكولي قد يكون بدفع خارجي (أمريكي) من اجل الوصول إلى حل ما. ولكن أثبتت السنوات الخمس أو الست الماضية أن الأزمة هي بالأساس أزمة دستورية بخصوص تدعيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة إقليم كردستان. إذن سمة عدم الثقة والخوف من الآخر وسمة استثمار الفرص واستغلالها وفقا للمصالح السياسية الضيقة جدا"، جعلت حلفاء الأمس القريب المناضلين ضد النظام الدكتاتوري السابق هم اليوم اقرب إلى الأعداء بسبب تركيز وتجذير مفهوم واحد ثابت لا غيره وهو أن ما يؤخذ بالسياسة سوف يكون حق ثابت لا تغيير عليه وان الأطر الدستورية في العراق ما هي إلا سوى اطر يمكن الاحتجاج بها ويشكل مزدوج لأخذ ما يمكن أخذه من سقف مطالب عالية. أن الانتخابات إذا لم تفرز قيادات جديدة شابة أكانت أم غير شابة فأن العلاقة تبقى على حالها وان المشروع السياسي العراقي يكون في خطر.